

الاتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية:

دراسة للأسس والأداء

د. باسم رزق عدلي مرزوق،

قسم السياسية والاقتصاد، معهد البحوث

والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،

مصر

ملخص:

يتم تأسيس المنظمات الإقليمية والقارية كتعبير عن الهوية الجماعية من جانب، وكأداة للتعامل مع القضايا والأزمات التي تواجه هذه المنطقة من ناحية أخرى، وهذا هو واقع الاتحاد الإفريقي الذي ظهر مع مطلع الألفية الثالثة كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية، رغبة في الوصول لمستوى وحدة أعمق من سابقه، وإيجاد أدوات ومؤسسات أكثر فاعلية في التعامل القضايا والأزمات الإفريقية، وقد حاول زعماء وقادة القارة توفير البيئة والأجهزة، والأدوات التي تمكن هذا الاتحاد من التعبير عن هذه الهوية، ومن التعامل مع كافة القضايا والأزمات التي ربما تشهدها دول القارة.

وحاول الاتحاد الإفريقي القيام بهذه الوظيفة بدرجة من الفاعلية والكفاءة، لذلك كان له دور في الكثير من الأزمات، سواء من خلال دعم جهود الوساطة، أو تدعيم جهود المنظمات الإقليمية الفرعية، أو من خلال جهود وساطة من قبله، أو من خلال البعثات والمهام التي تم تكوينها، وهو ما ظهر في الكثير من الأزمات مثل دارفور في السودان، ومالي، وأفريقيا الوسطى، والصومال، بل وتعامل مع تغير السلطة في بعض الأنظمة بتعليق العضوية، وهذه هي أمثلة دالة على تنوع نهج وأدوات الاتحاد الإفريقي في التعامل مع القضايا والأزمات الإفريقية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإفريقي – الأزمات السياسية – دراسة – الأسس – الأداء.

Abstract :

Regional and continental organizations are established as an expression of collective identity on the one hand, and as a tool to deal with the issues and crises facing the region on the other. This is the reality of the African Union, which emerged at the beginning of the third millennium as an alternative to the

OAU, And to find more effective tools and institutions in dealing with African issues and crises. The leaders of the continent tried to provide the environment, devices and tools that enable this union to express this identity and to deal with all the issues and crises that the countries of the continent may witness.

The African Union has attempted to perform this function with a degree of effectiveness and efficiency, which has played a role in many crises, either by supporting mediation efforts or by strengthening the efforts of the subregional organizations, through mediation efforts, or through the missions and tasks created, Which has emerged in many crises such as Darfur in Sudan, Mali, Central Africa and Somalia. It has also addressed the changing power of some regimes by suspension of membership. These are examples of the diversity of approaches and tools of the African Union in dealing with various African issues and crises.

Keywords: African Union - Political Crises - Study - Basis - Performance.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الإقليمية والقارية عن هوية جامعة بين الدول التي تكون هذا التنظيم أو المنظمة، وخاصة في عصر باتت جميع أقاليم ودول العالم تتمرس بهذا النمط القاري، ففي آسيا هناك "آسيان" ومنظمة شنغهاي، وفي أوروبا هناك الاتحاد الأوروبي، وفي أمريكا هناك "النافتا"، وبين الدول العربية هناك جامعة الدول العربية، وبين الدول الإسلامية هناك منظمة المؤتمر الإسلامي، وبين الدول الخليجية هناك مجلس التعاون الخليجي، وبين الدول الأفريقية هناك "الاتحاد الإفريقي"، الذي قام على أساس من منظمة الوحدة الإفريقية، وهي المنظمة التي جاءت كتعبير مؤسسي عن ترسخ الفكر الوحدوي داخل العقل الجمعي الإفريقي، وهو ما يفرض علينا بحث مرحلة التحول التي أدت لإيجاد الاتحاد الإفريقي بأهدافه ومكوناته المختلفة، ثم التفصيل في الآليات التي يستخدمها الاتحاد الإفريقي، قبل الحديث عن الأزمات والتحديات التي تواجهه، ثم الحديث عن سيناريوهات مستقبل هذا التنظيم القاري.

حيث تهدف المجتمعات البشرية من بحثها في مسألة هويتها إلى تحقيق هدف التمايز والبقاء، وجعل أعضائها يتمسكون بالسماوات التي تميزهم عن غيرهم، ويمكن لهذا الاتجاه أن يعطي المجتمع القدرة والقوة، ويمكن أن يصل به إلى درجة من العنصرية ضد "الآخر"، فمفهوم الهوية يتعلق بصفة أساسية بالآخر أو الغيرية، وهو ما يجعل العديد من تلك المجتمعات يتجه إلى تبني توجه وحدوي يقوم على أساس هويته، وهذا هو حال الجماعة السوداء التي اتجهت منذ قرون إلى البحث عن الأسس والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة والتماسك بما يعبر عن هويتها الجامعة، وحاولت طرح هذه الوحدة كسبيل لتغيير مدركات وتوجهات

الأسود نحو ذاته وسماته وتاريخه، ويمكن من خلالها تغيير نظرتهم نحو القارة الإفريقية، ونحو الجماعة اللونية التي ينتمي إليها، ويستطيع الأسود من خلالها التخلص من المدركات السلبية والإحساس بالدونية التي حاول الاستعمار ترسيخها في العقل الجمعي الإفريقي بكافة وسائله وسياساته وممارساته، لذا ارتبط تحقيق هذه الأهداف بالبحث عن أسس الوحدة الإفريقية الجامعة، وتم التعبير عن هذه الهوية بالمؤسسات والتنظيمات القارية التي تمثلت في منظمة الوحدة الإفريقية، ثم الاتحاد الإفريقي.

لذا بات من الضروري تحليل وتقييم أداء التنظيم القاري الحالي وقدرته على التعبير عن أهداف دول وشعوب القارة في تسوية الأزمات السياسية، وهو ما يطرح إشكالية تتعلق بتباين أداء الاتحاد الإفريقي وأجهزته في تعامله مع عدد من الأزمات السياسية التي عرفتها دول القارة الإفريقية، ومن خلال منهجية البنائية الوظيفية يمكن تقييم ذلك الأداء في ضوء أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي ووظائف هذه الأجهزة والمعوقات التي تحول دون قيامها بالدور المنوط بها.

أولاً: التحول من منظمة الوحدة الإفريقية للاتحاد الإفريقي وهيكل الاتحاد:

تبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في مدينة "سرت" بليبيا في سبتمبر 1999، وتوجت هذه الجهود بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي له حيز التنفيذ في مدينة "ديربن" في دولة جنوب إفريقيا عام 2002، وهو الكيان الاتحادي الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، ومعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور، ولا ينقض، ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الإفريقية، حيث نص إعلان "سرت" على إنشاؤه طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه ضمن اتفاقية "أبوجا" المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومما يؤكد المفهوم السابق أن الاتحاد يرث الكثير من آليات ونصوص منظمة الوحدة الإفريقية⁽¹⁾.

ويمكن إجمال أهم أوجه الاختلاف بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي في التالي⁽²⁾:

¹⁾ Olympio Francisco K. V., "Transformation of the Organization of African Unity (OAU): A New Vision for the 21st Century, or Political Rhetoric", Ph. D. (Berlin: University of Tier, 2004), pp. 17-49.

²⁾ K. Mathew, "Renaissance of Pan-Africanism: the African Union", **India International Center Quarterly** (New Delhi: India International Center, Vol. 31, No. 4, Spring 2005), pp. 143-155. &

- Kurt B. Young, "Africa Must Unite Revisited: Continuity and Change in the Case for Continental Unification", **Africa Today** (Indiana: Indiana University Press, Vol. 57, No. 1, Fall 2010), pp. 42-63.

1. تصنف المنظمة على أنها أداة للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء، بينما يصنف الاتحاد، نظريا، على أنه منظمة فوق وطنية لها مؤسسات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتمشيا مع كون الاتحاد الإفريقي منظمة فوق وطنية، نظريا على أقل تقدير، فإنه أرسى في نظامه التأسيسي مبدأ جديدا وهو حق الاتحاد في التدخل لدى الدول الأعضاء في حالات محددة.
2. أدخل الاتحاد الإفريقي في قانونه التأسيسي مبادئ لم ترد في ميثاق المنظمة لتتماشى مع الواقع الدولي المعاصر وتوجهات العولمة؛ مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإدانة الإرهاب، وحق التدخل في حالات محددة بناء على طلب من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن، بالإضافة إلى أن التركيز على فكرة السيادة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، لم يرد له نظير في القانون التأسيسي للاتحاد، ربما لإعادة تعريف مفهوم السيادة في ظل معطيات العولمة، والتنسيق بين مفهومي "السيادة الوطنية" و"السيادة القارية".
3. لم يتضمن القانون التأسيسي للاتحاد مبادئ ذكرت في ميثاق المنظمة؛ ذلك نظرا لتغير المعطيات السياسية في الساحة الإفريقية، ومن أمثلة تلك المبادئ "تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل" وكذلك "التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الإفريقية التي لم تستقل بعد".
4. استحدث الاتحاد الإفريقي أجهزة جديدة لتكون قادرة على النهوض برسائله وأهدافه الطموحة، ومن المخطط أن يطور أجهزته لاحقا لتصل إلى 27 جهازا بمحاكاة الاتحاد الأوروبي، بينما اقتصرت أجهزة المنظمة على أربعة فقط.
5. أقر الاتحاد في المواد السابعة والعاشر من قانونه التأسيسي اتخاذ قرارات مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي بالإجماع، وهي قاعدة استحدثت لضمان التكاتف بين قادة الدول الأعضاء وتذويب الخلافات فيما بينهم، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الاتحاد.
6. أفرد الاتحاد مواد كاملة من قانونه التأسيسي، المواد التاسعة والثالثة عشرة، لتوصيف سلطات ومهام مؤتمر الاتحاد ومجلسه التنفيذي، وهي أوسع وأشمل من المفهوم المبتر للوظائف المحدودة لمؤتمر القمة المذكور ومجلس الوزراء في المواد الثامنة والثالثة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.
7. تم تغيير مسميات ووظائف بعض مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية، فعلى سبيل المثال تم تغيير مسمى مجلس الوزراء في المنظمة ليصبح المجلس التنفيذي في الاتحاد؛ والسبب في التغيير في المسميات التنظيمية هو مسايرة التغيير في طبيعة عمل تلك المؤسسات وتمكينه من تنفيذ المهام الموسعة الموكلة لها.
8. تم نقل بعض السلطات التي كانت موكلة لمجلس الوزراء في المنظمة إلى المؤتمر في الاتحاد مثل اعتماد ميزانية الاتحاد، والسبب وراء هذا التغيير هو إدراك القادة لحيوية التمويل في إنجاز أنشطة الاتحاد

والاستفادة من الخبرة السابقة غير الإيجابية، في اعتبار الموازنة والتمويل كعمليات إجرائية نفوض إلى المستوى السياسي الأدنى.

9. أقر القانون التأسيسي للاتحاد قاعدة أن اللجان الفنية المتخصصة تكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي وليس أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كما كان في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ويعتبر ذلك تصحيحاً لأوضاع إدارية غير رشيدة، حيث أن الموضوعات الفنية والمتخصصة يجب ألا تعرض أمام قادة الدول بل أمام المجلس التنفيذي الذي يضم خبرات تنفيذية متخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية.

10. عزز الاتحاد مفهوم البرجماتية في قانونه التأسيسي بتجاهله المادة الثالثة والعشرين من ميثاق المنظمة الذي تنص على: "تمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء، طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة، بشرط ألا يتجاوز نصيب أي دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة"، وربما تكون البيئة السياسية التي واكبت إنشاء الاتحاد، والدور الليبي المحوري في إنشائه، حتمت الاستفادة من الحماس الكبير من بعض الدول لفكرة الوحدة الكاملة في التعهد بتمويل جل الأنشطة في هذا الإطار في ظل الأزمة التمويلية الخانقة التي كانت تتعرض لها منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الوقت.

11. أضاف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لغات الدول التي ألزمت نفسها بدفع النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد الإفريقي كلغات رسمية، بعد أن كانت مقتصرة على الإنجليزية والفرنسية في منظمة الوحدة الإفريقية، تم إضافة اللغة العربية والبرتغالية؛ لتحمل دول عربية مثل ليبيا ومصر تونس والجزائر النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد، بالإضافة إلى الثروة البترولية المكتشفة حديثاً في الدول المتحدة بالبرتغالية مثل أنجولا.

12. استحدث الاتحاد المادة الثالثة والعشرين التي أفردت آليات ونصوص مفصلة لفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتخلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد أو التي لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد، وفلسفة ذلك ترجع في المقام الأول إلى أن المراحل المعاصرة والمستقبلية للاتحاد تستوجب وجود نظام فعال يحتوى على آليات وأدوات محددة لتفعيل المبادئ الطموحة وتنفيذ الأهداف المنصوص عليها، بالإضافة إلى الرغبة الأكيدة في تفادي أخطاء حقبة منظمة الوحدة الإفريقية.

13. وضع الاتحاد سياسة دفاعية مشتركة للقارة، ويرجع ذلك إلى تصنيف الاتحاد لاعتبارات الأمن والسلم كأولوية أولى بعد فشل منظمة الوحدة في التعامل مع تلك المشكلة بفاعلية لاعتماد الأخيرة على مداخل إدانة وشجب الصراعات، وفي حال تدخلها تكون في صورة وساطات غير رسمية.

14. حصر ميثاق منظمة الوحدة الطرق السلمية لفض المنازعات في أربعة طرق وهي المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم، بينما أضاف واستحدث الاتحاد الإفريقي آليات أكثر فعالية في التعامل مع النزاعات والصراعات بالتركيز على إنشاء محكمة العدل بالإضافة إلى ترك أساليب التسوية الأخرى مفتوحة وفق ما تقرره مؤتمرات القمة.

15. أدرك الاتحاد الإفريقي أن الاتحاد القوي ينشأ عن مجموعة من الدول القوية والمتماسكة في بنيتها الداخلي، ومن هذا المنطلق حاول الاتحاد التركيز على موضوعات الديمقراطية وأزمات المشاركة وتوزيع الموارد والهوية داخل دول الاتحاد لضمان البناء المتناسك للبنية الأولى للاتحاد.

16. انفتاح الاتحاد الإفريقي المنضبط على العالم الخارجي، الذي من مظاهره الاستفادة من تجارب المنظمات الإقليمية المناظرة له، ولعل أبرز أمثلة هذا الانفتاح زيارة وفد إفريقي إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2001 للاطلاع على أسلوب عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي، ليس بهدف الاقتباس الحرفي، بل نقل المفاهيم القابلة للتطبيق في البيئة الإفريقية والتي تتمشى مع الاتحاد الوليد.

17. إبان عهد منظمة الوحدة الإفريقية، لم يزد عدد الدول التي كانت تؤيد الوحدة السياسية عن ست دول، أما باقي الدول فقد كان سقف التعاون يقف عند التعاون الوظيفي (اقتصادي، اجتماعي، وثقافي)، وأختلف الوضع عند قيام الاتحاد الإفريقي، فقد أيدت أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء - ما يزيد عن ثلاثين دولة - إقامة شكل ما من الوحدة السياسية.

ثانياً: أهداف وأجهزة الاتحاد الإفريقي:

وفقاً لنص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي جاءت أهدافه باختصار على النحو التالي⁽¹⁾:

أ - تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

ب - الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج - التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ج- تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ - تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق

الإنسان.

¹⁾ Corinne A. A. Packer, Donald Rukare, "the New African Union and it's Constitutive Act", **the American Journal of International Law** (Washington, D. c.: American Society of International Law, Vol. 96, No. 2, April 2002), pp. 372-374.

و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ي- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.

ك- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

ونص على عدد من المبادئ التي تنظم العمل بين الدول الإفريقية، لعل من أهمها: مبدأ المساواة والترابط بين الدول، واحترام الحدود الموروثة وقت الاستقلال، والنص على مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد، وأهمية وضع سياسة دفاعية مشتركة للدول الإفريقية، وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء إلا في حالات بعينها، تعزيز الاعتماد على الذات في ظل الاتحاد، وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات.

وجاء نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أجهزة وآليات الاتحاد على النحو التالي:

1. مؤتمر الاتحاد: الذي يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم، ويجتمع مرة كل عام، أو بناء على طلب أحد الدول الاعضاء وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وقراراته بالإجماع، وإن تعذر بثلثي الاعضاء، وهو أعلى سلطات الاتحاد، ومن يحدد سياسات الاتحاد، ويتخذ

القرارات الهامة، وهو من يعلن التدخل في حالات بعينها حال اندلاع صراع، ويعين قضاة محكمة العدل الأفريقية⁽¹⁾.

2. **المجلس التنفيذي:** الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو وزراء آخرين، ويجتمع مرتين في العام، أو بناء على طلب دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وهو المخول بالمهام الفنية اليومية من تجارة، وتعليم، وصحة، ودفع التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء، وهناك عدد من اللجان الفنية التي تمارس مهامها وتكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي، وهي اللجان التي تختص بإعداد المشروعات، والمتابعة، وهي لجان متنوعة في الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية، ولجنة للشؤون النقدية والمالية، ولجنة التجارة والهجرة والجمارك، ولجنة للنقل والسياحة والمواصلات، ولجنة للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، وعدد من اللجان الأخرى⁽²⁾.
3. **برلمان عموم إفريقيا:** وهو المختص بتفعيل مشاركة الشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا⁽³⁾.
4. **محكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي:** على نفس نحو محكمة العدل الدولية، تكون محكمة عدل تابعة للاتحاد⁽⁴⁾.
5. **المؤسسات المالية:** التي تتمثل في المصرف المركزي الإفريقي، وصندوق النقد الإفريقي، والمصرف الإفريقي للاستثمار⁽⁵⁾.
6. **اللجنة:** التي تتكون من رئيس الاتحاد ومن يعاونه، وتكون لجنة وأمانة عامة للاتحاد، وعدد من المساعدين⁽⁶⁾.
7. **لجنة الممثلين الدائمين:** من ممثلين دائمين للدول الأعضاء، وهي التي تتولى التحضير للمجلس التنفيذي⁽⁷⁾.

¹⁾ Victor Osaro Edo, Michael Abiodun Olanrewaju, " An Assessment of the Transformation of the Organization of African Unity (OAU) to the African Union (AU), 1963-2002", **Journal of Historical Society of Nigeria** (Abuja: Historical Society of Nigeria, Vol. 21, 2012), pp. 59-61.

²⁾ *Ibid.*, p. 60.

³⁾ African Union, "Pan-African Paliament", Accessed August 5, 2017, at link www.au.int/en/organs/pap

⁴⁾ Victor Osaro Edo, Michael Abiodun Olanrewaju, *op. cit.*, pp. 60-61.

⁵⁾ African Union, "Financial Institutions", Accessed August 6, 2017, at link www.au.int/en/organs/fi

⁶⁾ African Union, "African union Commission", Accessed August 6, 2017, at link www.au.int/en/organs/commission

⁷⁾ African Union, "the Permanent Representatives Committee", Accessed August 6, 2017, at link: www.au.int/en/organs/prc

8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: الذي يعد هيئة استشارية مكونة من مختلف

المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء⁽¹⁾.

9. مجلس السلم والأمن الإفريقي: الذي تقرر إنشائه في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي في مدينة

"ديربان" عام 2002، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي، ويعاون المجلس كل من المفوضية، ومجمع الحكماء، ونظام الإنذار القاري المبكر، وقوة إفريقية للتدخل السريع، وهو المجلس المختص بالتسوية السلمية للصراعات، وقائم على أساس احترام الحدود الموروثة وقت الاستقلال، واحترام سيادة الدول ووحدتها، ومنح الاتحاد الحق في التدخل في حالات هي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، ومن حق أية دولة طلب التدخل لحفظ الأمن والاستقرار⁽²⁾.

ويتشكل المجلس من خمسة عشر عضوا يمثلون أقاليم القارة الخمسة، يختارون على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم مدة سنتين، وخمسة أعضاء ينتخبون مدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية، وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب، ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات، وفقا للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد، وأما عن طريقة انتخاب الأعضاء، فتتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت⁽³⁾.

والمهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة الأساسية حدد البروتوكول للمجلس عددا من المهام الفرعية الأخرى للقيام بها، ومن هذه المهام، الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق وعمليات دعم السلم والتدخل طبقا للمادة الرابعة الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد، فيما يتعلق بظروف خطيرة، وهي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والعمل الإنساني وإدارة الكوارث، وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات⁽⁴⁾.

¹⁾ African Union, "the Economic, Social and Cultural Council", Accessed August 7, 2017, at link: www.au.int/en/organs/ecosocc

²⁾ African Union, "Peace and Security Council", Accessed August 7, 2017, at link: www.au.int/en/organs/psc

³⁾ Idem.

⁴⁾ Idem.

ولعل من أهم السلطات المخولة لهذا المجلس هي: ترقب الخلافات والصراعات ومنعها، فضلا عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم وبناءه لتسوية الصراعات حيثما تحدث، وتشمل سلطات المجلس التصريح بتشكيل بعثات دعم السلم ونشرها، وهي من أهم السلطات التي يتميز بها المجلس، ويأتي استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة، وفقا للفقرتين (ح و ي) من المادة الرابعة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي⁽¹⁾.

ويتكون مجلس السلم والأمن عدد أجهزة وآليات، وهي⁽²⁾:

أ. هيئة الحكماء: التي تتكون من شخصيات لها تأثيرها وثقلها لدى المجتمع كافة، ولها إسهام في مجالات السلم والأمن، ويختارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول، وتكون مدتهم ثلاث سنوات، ومهمتهم النصح لرئيس مجلس السلم والأمن، ورئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة لصون السلم والأمن.

ب. نظام الإنذار القاري المبكر: الذي يتكون من وحدة مركزية لمراقبة للاماكن المرشحة لحدوث صراع بها.

ت. القوة الإفريقية الجاهزة: وهي عبارة عن أداة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون انتظار تفاقمها، ولردع أي عدوان خارجي على القارة، ومنع تدويل الصراعات الإفريقية، كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن، وتتكون القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدنية في بلدانها الأصلية، مستعدة للانتشار السريع عندما يكلفها المؤتمر أو المجلس بذلك، وتتكون القوة الجاهزة أيضا من لجنة أركان الحرب التي تتمحور مهمتها الأساسية في إسداء المشورة، وتقديم المساعدة لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية، بهدف تعزيز السلم والأمن في القارة وصونه.

ثالثا: دور وآليات الاتحاد الإفريقي في مواجهة بعض الأزمات الإفريقية:

حاول الاتحاد الإفريقي القيام بدور فاعل ومؤثر في عدد من الأزمات والقضايا الإفريقية، بهدف حفظ السلم والأمن، لعل من أهمها:

¹⁾ Paul D. Williams, "the Peace and Security Council of the African Union: Evaluating an Embryonic International Institution", *The Journal of Modern African Studies* (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 47, No. 4, December 2007), pp. 603-626.

²⁾ Idem.

1. الأزمة في دارفور:

أيماناً بالدور المنتظر من مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات وحفظ السلم، عمل المجلس على تسوية النزاع في إقليم دارفور، وفي اجتماع المجلس رقم (13) في يوليو 2004 طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لعمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتنازعة لإحلال السلم وتسوية النزاع في الإقليم، وقرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في اجتماعه رقم (17) أكتوبر 2004 سميت بـ (Amis) قوامها 3320 فرد، منهم 2341 من العسكريين، و 450 مراقب، و 815 من الشرطة المدنية، و 26 من المدنيين الدوليين، وذلك لمدة عام حتى أكتوبر 2005⁽¹⁾، وتمثلت أهم أهداف Amis⁽²⁾:

- التأكيد من التزام أطراف النزاع كافة باتفاقية إنجامينا لوقف إطلاق النار في أبريل 2004 وغيرها من الاتفاقيات.
- بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم لتأمين مواد الإغاثة وتوزيعها وتوصيلها إلى المتضررين.
- حماية المدنيين المهددين في هذا النزاع وتسوية النزاع سلمياً.
- ومن أجل توسعة البعثة الإفريقية، وبناء على توصيات مجلس السلم والأمن الإفريقي، شكلت المفوضية لجنة في مارس 2005 لتقدير الوضع في دارفور بمشاركة بعض الشركاء الدوليين مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأسفرت عن توصيات دعم البعثة في مرحلتين: المرحلة الأولى ينتهي عملها في مايو 2005، والثانية يتطلب أن تتواصل فيها البعثة إلى أقصى فاعلية بالانتشار الكامل للقوات العسكرية وقوات الشرطة، كما تتطلب هذه المرحلة توسعة القوات العسكرية لتصل إلى 6171 عسكرياً و 1560 من الشرطة⁽³⁾.
- وبعد هذه البعثة مرت الأوضاع بحدوء نسبي في الإقليم سيطرت فيه القوة الإفريقية لحفظ السلم على الأوضاع، إلا أن الأوضاع تدهورت من جديد منذ أغسطس 2005، وتعرضت البعثة لكثير من الاعتداءات والاختطافات⁽⁴⁾.

¹ عبد السلام قريقة، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على أفريقيا: دراسة حالة دارفور"، دفا تر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 9، يونيو 2013)، ص 54.

² مستاك يحيى محمد أمين، "قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية: دراسة من 2003 إلى 2015"، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزو وزو، 2015)، ص ص 86-87.

³ مجموعة الأزمات الدولية، "دارفور - الفشل في توفير الحماية"، التقرير رقم 89 عن أفريقيا (بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2005)، ص ص 19-23.

⁴ نفس المرجع.

وأعرب المجلس في اجتماعه في يناير 2006 رقم (45) عن نية نقل مهمة قوة Aims إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتم مد عمل القوة إلى العام 2006 ، وخلال العام 2006 تدهورت الأوضاع من جديد في إقليم دارفور بصورة كبيرة، ومارست الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم الإفريقي بأن ما يحدث في إقليم دارفور هو إبادة شاملة والاتحاد لم يستطيع بسط السيطرة في الإقليم⁽¹⁾.

ونتيجة لهذه الضغوط عقد مجلس السلم الإفريقي اجتماعه رقم (46) في مارس 2006 وقرر الآتي⁽²⁾:

- الموافقة على نقل مهمة قوة Aims إلى الأمم المتحدة في إطار الشراكة بين الاتحاد والأمم المتحدة.
- مد عمل قوة Aims إلى نهاية سبتمبر 2006.
- تركيز كل الجهود لتسوية الأزمة بين السودان وتشاد لأثر هذه التسوية على النزاع في إقليم دارفور .
- وتم تشكيل القوة المشتركة التي عرفت بـ"يوناميد" وتسلمت مهامها رسمياً في ديسمبر 2007 ، وقد شكلت القوات الإفريقية نسبة كبيرة منها، وشملت عمليات الهجين المكونات الآتية:
- العملية السياسية، لتنشيط الحل السلمي عبر التفاوض.
- الجانب الأمني، لتعزيز الأمن لحماية المدنيين في الإقليم ودعم جهود اتفاقية سلام دارفور في تطبيق الترتيبات الأمنية وتنوع السلاح وإعادة الدمج وبناء قدرات الشرطة في دارفور.
- حكم القانون وحقوق الإنسان، بتعزيز الإصلاح القضائي وحماية الأطفال بالإضافة إلى إعداد التقارير والتحقيقات والترويج لمفهوم حقوق الإنسان.
- الجانب الإنساني، مخصص لضمان وصول الإغاثة للمحتاجين بكفاءة في كل المناطق.
- الدعم في الجانب الإداري، بأداء الوحدة الإدارية العملية وسير السلوك والانضباط وتوفير مناخ جيد لعمل كل المكونات الأخرى .

وأصدر مجلس السلم الإفريقي قرار يدعو فيه إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن الأزمة في دارفور، وعليه تم ترشيح عدد من الشخصيات الإفريقية البارزة في عضوية الفريق، وتشكل الفريق من ثابو امبيكي رئيس دولة جنوب أفريقيا السابق رئيساً وعضوية عدد من الشخصيات من بينها الرئيس بويويا

¹ محمد هبة علي أحطية، "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3، 2011)، ص ص 640-646.

² زيان كلفوم، "الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات"، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012)، ص ص 175-178.

رئيس بورندي والجنرال عبد السلام أبو بكر رئيس نيجيريا، وقد عمل الفريق بتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة الأزمة، وأنهى الفريق عمله في العام 2009 وقدم الفريق تقريره إلى رئيس المفوضية⁽¹⁾، وكانت أهم التوصيات⁽²⁾:

- تقترح اللجنة تصميم خارطة طريق لاتفاقية سياسية شاملة.
- أن تتفاوض حكومة السودان والحركات المسلحة ويتفقا على هدنة لتعليق العدائيات.
- تشكيل محكمة جنائية لأخطر الجرائم على أن تتألف من قضاة وفرق دعم قانوني من السودانيين وغير السودانيين بترشيح من الإتحاد الإفريقي.
- إنشاء لجنة للتحقيق والعدالة والمصالحة لتعزيز كشف الحقيقة واتخاذ إجراءات مصالحة ملائمة.
- شملت توصيات التقرير الحديث عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تمنح المتضررين تعويضات جماعية ووضع خطة لإعادة إعمار دارفور.

وقد رحبت الحكومة السودانية بحذر بتوصيات لجنة الحكماء الإفريقية، وكان التحفظ الرئيسي هو مسألة تشكيل محكمة مختلطة للمتهمين بارتكاب جرائم في دارفور، مما أدى إلى إيجاد ردة فعل هي أقرب للرفض الصريح أكثر منها إلى المساومة، وترجع أهمية دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة أزمة دارفور إلى أنه أول صراع يقوم المجلس بتكوين قوة حفظ سلام كبيرة تضم عسكريين ومدنيين بعيدا عن الاكتفاء بدبلوماسية الحوار في تسوية النزاعات، والملاحظ أن المجلس وأن بدأ أفريقيا إلا أنه انتهى دوليا، عندما اثبت أن المعالجات الإفريقية المتفردة بها قصور في السيطرة على الأزمة وأنه لا مناص من الجهود الدولية، وذلك بسبب عدم استجابة الأطراف المتنازعة للتسوية المطروحة من قبل الإتحاد من جهة، وبسبب الهجمات المتزايدة من جانب متمردى الإقليم على بعثة الإتحاد الإفريقي، وبسبب قلة الموارد المادية واللوجستية اللازمة لتوسيع نطاق عمل القوات من جهة أخرى⁽³⁾.

2. أزمة مالي:

في السنوات الأخيرة، واجهت مالي أزمة عميقة كانت لها عواقب خطيرة من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وعلى صعيد حقوق الإنسان، وتنبع الأزمة من أحوال هيكلية قائمة منذ عهد بعيد من قبيل ضعف مؤسسات الدولة، وانعدام الفعالية في الحوكمة، وهشاشة التماسك

¹ الإتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا"، تقرير مقدم للدورة الثامنة العادية للاتحاد الإفريقي (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، جانفي 2007)، ص 5.

² زياتي كلثوم، مرجع سابق، ص 176-179.

³ مرجع سابق، ص 195-207.

الاجتماع، وتُحْدَرُ إحساس الطوائف الموجودة في الشمال بإهمالها وتهميشها ومعاملتها بشكل غير منصف من قبل الحكومة المركزية، وضعف المجتمع المدني واعتماده على الخارج، والآثار المترتبة على تدهور البيئة وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية. وقد تفاقمت هذه الأحوال من جراء ما استجد من عوامل مزعجة للاستقرار، ومنها الفساد والمحسوبية وإساءة استعمال السلطة والمشاحنات الداخلية وتدهور قدرات الجيش الوطني.

فقد قامت حركة للطوارق تسمى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وإلى جانبها جماعات مسلحة إسلامية، منها حركة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بالإضافة إلى عناصر منشقة عن القوات المسلحة المالية، بشن سلسلة من الهجمات على القوات الحكومية في شمال البلد، وقد كان وجود المقاتلين المجهزين جيدا العائدين من ليبيا في أعقاب سقوط النظام هناك عاملا مشجعا لتمرد الطوارق⁽¹⁾.

وفي 22 مارس، قام جنود متدمرون من المنتمين إلى الوحدات التي هزمتها الجماعات المسلحة في الشمال بتمرد أفضى إلى انقلاب عسكري، وقام مجلس عسكري أُطلق عليه اسم اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة، بقيادة النقيب أمادو سانوغو، بالاستيلاء على السلطة ووقف العمل بالدستور وحل المؤسسات الحكومية، وعجل الانقلاب بانتهاء الدولة في الشمال، مما مكن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من دحر القوات الحكومية بسهولة في مناطق كيدال وغازو وتمبوكتو وإعلان دولة الأزواد المستقلة في 6 أبريل، وأعقب ذلك بوقت قصير نشوء توترات في صفوف الجماعات المسلحة في الشمال، وبحلول 18 نوفمبر، كانت حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا قد طردتا الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من البلدات الرئيسية الثلاث غازو وتمبوكتو وكيدال⁽²⁾.

وبعد الانقلاب مباشرة، قام رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 27 مارس بتكليف بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، بالتوسط في الأزمة، وفي 6 أبريل، وقع المجلس العسكري والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اتفاقا إطاريا أفضى إلى استقالة الرئيس أمادو توماني توري في 8 أبريل، وتنصيب رئيس الجمعية الوطنية، ديونكوندا تراوري، رئيسا مؤقتا في 12 أبريل، وقد نصّ الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية برئاسة رئيس وزراء ذي سلطات تنفيذية، وفي 17 أبريل، عُيِّنَ الشيخ موديو ديارا رئيسا مؤقتا للوزراء، وفي 20 أوت، أعلن رئيس الوزراء تشكيل حكومة وحدة وطنية.

¹⁾ Alexis Arieff, "Crisis in Mali", **Paper Published by Congressional Research Service** (Washington, D.C.: Congressional Research Service, January 2013), pp. 1-3.

²⁾ Bruce Whitehouse, "the Force of Action: Legitimizing the Coup in Bamake, Mali", **Africa Soectrum** (Berlin: Giga German Institute of Global and Area Studies, Vol. 47, No. 2-3, 2012), pp. 93-105.

وشهدت الحالة الأمنية في مالي تدهورا خطيرا في أوائل جانفي 2013، عندما تقدمت في اتجاه الجنوب عناصر من أنصار الدين وحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا، بدعم من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واشتبكت هذه العناصر مع الجيش المالي الشمالي بلدة كونا، على بعد حوالي 680 كيلومترا من باماكو، وأجبرت الجنود على الانسحاب، وكذلك تقدم الإرهابيون وغيرهم من العناصر المسلحة في الغرب، فسيطروا على بلدة ديابالي في 14 جانفي من نفس العام⁽¹⁾.

وعلى إثر استيلاء الجماعات المتطرفة على كونا، طلبت السلطات المالية المساعدة من فرنسا في الدفاع عن سيادة مالي واستعادة سلامتها الإقليمية، وتلبية لهذا الطلب، بدأت العمليات العسكرية ضد العناصر الإرهابية والعناصر المرتبطة بها في 11 جانفي في إطار "عملية سيرفال" تحت القيادة الفرنسية، وذلك دعما لقوات الدفاع والأمن المالية، وجرى التعجيل بنشر بعثة الدعم الدولية على إثر التدخل العسكري، فتمكنت بعض الوحدات من التحرك إلى أجزاء متفرقة في شمال مالي في فيفري⁽²⁾.

ونتيجة للعمليات العسكرية الفرنسية والإفريقية التي نُفذت جنبا إلى جنب مع الجيش المالي في المناطق الشمالية، شهدت الحالة الأمنية في مالي تحسناً كبيراً، وبحلول نهاية جانفي، كانت سلطة الدولة قد استعادت في معظم البلدات الشمالية الرئيسية، مثل ديابالي ودوينتزا وغاو وكونا وتمبوكتو، وانسحب معظم القوات الإرهابية والقوات المرتبطة بها إلى منطقة جبال أدرار إيفوغاس، في حين أفادت التقارير بأن عناصر أخرى، ومعظمها من الماليين المحليين، اختفت بين سكان المجتمعات المحلية⁽³⁾.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، ظلت هناك تحديات أمنية خطيرة شملت استمرار الأنشطة الإرهابية والعمليات العسكرية في بعض المناطق، وظلت ضرورة استعادة سلامة الإقليم المالي وكفالة الأمن المادي للمجتمعات المحلية في الشمال تشكل إحدى الأولويات الأساسية، وحتى عندما تُستعاد السلامة الإقليمية كاملة، سيظل هناك العديد من المخاطر الأمنية الشديدة، ومنها الهجمات الإرهابية وانتشار الأسلحة وتهريب المخدرات وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، وكلها أمور من المرجح أن تظل تقوّض الحوكمة والتنمية في مالي في المستقبل المنظور.

¹ محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، *المجلة العربية للعلوم السياسية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48، صيف-خريف 2015)، ص ص 101-106.

² مادي إبراهيم كاتني، "الأزمة السياسية في مالي"، *آفاق أفريقية* (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 10، العدد 36، 2012)، ص ص 109-119.

³ نفس المرجع.

وكان قد وصف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الوضع بأنه "نكسة كبيرة لمالي"، وقرر تعليق عضويتها في جميع مؤسسات، وكان الاتحاد الإفريقي قد قرر في أول سنة لتأسيسه عدم الاعتراف بأي حكومة انقلابية وهو الموقف الذي استمر عليه ومارسه مع انقلاب موريتانيا والنيجر، ومن المفارقات أن مجلس السلم والأمن الإفريقي عقد اجتماعه رقم 314 في بوماكو عاصمة مالي في يوم 20 مارس أي قبل يوم واحد من الانقلاب، وبعد وقوع الانقلاب كان بعض الوزراء المشاركون لا يزالون في بوماكو وقد تقطعت السبل بكل من وزير زيمبابوي وكينيا في مطار بوماكو بعد قفل المطار بواسطة الانقلابيين، الأمر الذي اضطر الاتحاد الإفريقي في بيانه أن يطلب من الانقلابيين ضمان سلامتهم⁽¹⁾.

ومع طبيعة هذه الأزمة الخطرة لدولة مهمة في غرب إفريقيا، لكن لم يقم الاتحاد الإفريقي بالدور المأمول، وكان دوره يقتصر على دعم تدخل قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، بمبالغ مالية، وهو ما كان يقدر في بعض الأحيان بنحو 50 مليون دولار، وكانت قوات الإيكواس التي تم نشرها تقدر بنحو 5300 جندي، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) التي جاء تشكيلها بناء على قرار الأمم المتحدة رقم 2100 الصادر في أبريل 2013، وتشارك فرنسا بالدور الأهم والأكبر بطبيعة العلاقات التاريخية التي تربطها بمالي⁽²⁾.

3. الاتحاد الإفريقي وأزمة إفريقيا الوسطى:

بدأت أزمة تلك الدولة من نهاية العام 2012 حين أقدمت مجموعة متمردة تنتمي لجماعات إثنية في شمال دولة جمهورية إفريقيا الوسطى على إسقاط الرئيس "فرانسوا بوزيزيه"، وكانت تحمل هذه المجموعة مسمى "سيليكا"، ونجحت في ذلك على الرغم من محاولات التفاوض والتسوية التي كان يرعاها الاتحاد الإفريقي والإيباد، وعدد من دول الجوار، واستطاعت هذه المجموعة تغيير رأس السلطة في أبريل من العام 2013، ولكن ترتب على هذا الوضع نشأة جماعة يمكن وصفها بالراдикаلية أو الأصولية المسيحية، وهي ميليشيا أو جماعة "انتي بالاك" المسيحية في غالبية تكوينها، خاصة أن تنظيم سيليكا كان يغلب على تكوينه الجماعات المسلمة، وتم الترويج له بكونه يسعى للدفاع عن الجماعات ومصالح المسلمين، وأنه أزاح رئيس مسيحي لدولة يغلب على تكوينها السكاني الديانة المسيحية، وشهدت هذه الدولة مراحل من عدم الاستقرار لفترات من تاريخها، حتى بدأت الأحوال تتجه إلى قدر من التسوية مع العام 2016، وكان لفرنسا الدور البارز أيضا في

¹⁾ Baz Lecaq, Georg Klute, "Tuareg Separatism in Mali", *International Journal* (London:Sage Publication, Vol. 68, No. 3, September 2013), pp. 429-432.

²⁾ Idem.

التدخل لتسوية تلك الأزمة، خاصة مع وجود قواتها في إفريقيا الوسطى من بدايتها، بدعوى حماية المصالح والرعايا الفرنسيين⁽¹⁾.

عندما تدهورت الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى تدهورا خطيرا بحلول ديسمبر 2013 ببروز دينامية جديدة من العنف وأعمال الانتقام، مما هدد بتقسيم البلد على أسس دينية وعرقية، وإلى احتمال تحولها إلى حالة لا يمكن السيطرة عليها، أذن مجلس الأمن، بموجب القرار 2127 لسنة 2013 المؤرخ 5 ديسمبر بنشر بعثة دولية للدعم بقيادة الاتحاد الإفريقي في جمهورية إفريقيا الوسطى وقوة لحفظ السلام تدعمها فرنسا (التي تعرف باسم عملية سنغريس) لوقف العنف المتصاعد، وفي الوقت نفسه كلف المجلس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى بمهمة إضافية لدعم عملية الاتحاد الإفريقي الموسعة، ودعا الأمين العام إلى أن يقوم على وجه السرعة باستعدادات وتخطيط للطوارئ لاحتقال تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التأكيد على أن إنشاء مثل هذه البعثة سيحتاج إلى قرار من هذا المجلس في المستقبل⁽²⁾.

وقد ثبت أن عمليات الانتشار السريع لقوات بعثة الدعم الدولية وعملية سنغريس حاسمة لإنقاذ حياة المدنيين ومنع حدوث مأساة أكبر في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومع ذلك، ونظرا لحجم الأزمة واتساع نطاقها الجغرافي، فإن المتطلبات الأمنية على أرض الواقع فاقت قدرات القوات الدولية المنتشرة وعددها، واستمر العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد على الرغم من وجودها، وهي تفتقر أيضا إلى العناصر المدنية لتوفير حماية كافية للمدنيين الواقعين تحت تهديد وشيك أو معالجة الأسباب الجذرية للنزاع⁽³⁾.

وفي 21 فيفري 2014، بلغ قوام بعثة الدعم الدولية 6032 من الأفراد النظاميين عندما بلغ مجموع قوام عملية سنغريس 2,000 جندي تقريبا، وبالإضافة إلى ذلك، وبدأ انتشار وحدة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي قوامها 1,000 جندي في بانغي في أوائل أبريل 2014، وفي 10 أبريل من ذات العام، قام مجلس

¹⁾ Henry Kam Kah, "Anti-Balaka/SELEKA Regionalization and Separatism in the History of Central Africa Republic", **Conflict Studies Quarterly** (Napoca, Romania: Babes-Bolyai University, Issue 9, October 2014), pp. 30-48.

²⁾ Alexis Arieff, Tomas F. Husted, "the Central African Republic: Background and U.S. Policy", **Paper Published by Congressional Research Service** (Washington, D. C.: Congressional Research Service, December 2016), pp. 4-10.

³⁾ OCHA, "Central African Republic Situation Report", No.11, 12 April 2013, Accessed August 8, 2017, at Link:

www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/car_20130412_ocha%20situation%20report%20car%20%281%29.pdf

الأمن، بموجب قراره 2149 لسنة 2014 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة) لفترة أولية امتدت حتى 30 أبريل 2015، وطلب إلى الأمين العام أن يُدمج وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى (مكتب الأمم المتحدة) في البعثة الجديدة اعتباراً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، كما طلب إلى الأمين العام أن يكفل انتقالاً سلساً من مكتب الأمم المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وقرر المجلس أن تضم بعثة الأمم المتحدة، اعتباراً من 15 سبتمبر 2014، في البداية قواماً يصل إلى 10,000 فرد من العسكريين، من بينهم 240 مراقباً عسكرياً و 200 ضابطاً من ضباط الأركان و 1,800 فرد من أفراد الشرطة، من بينهم 1,400 فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 400 ضابطاً من ضباط الشرطة، و 20 موظفاً من موظفي الإصلاح والسجون، وأذن مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لبعثة الأمم المتحدة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها⁽²⁾.

وقرر المجلس كذلك أن يبدأ نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية إلى بعثة الأمم المتحدة في 15 سبتمبر 2014. وفي الفترة السابقة لعملية نقل السلطة هذه، ستقوم بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ المهام المأذون بها باستخدام عنصرها المدني، بينما ستواصل بعثة الدعم الدولية تنفيذ المهام الموكلة لها بموجب قرار مجلس الأمن [2027](#) لسنة 2013 وشرعت بعثة الأمم المتحدة في 15 سبتمبر 2014 في تنفيذ المهام الموكلة لها باستخدام العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين لها⁽³⁾.

ومع هذه الجهود حاول الاتحاد الإفريقي أن يقوم بالدور المساعد، وشجع تشكيل مجلس حكماء المسلمين بقيادة شيخ الأزهر، ودعم جهود الأطراف الإقليمية الداعمة للتشاور والتفاوض في هذه الدولة، وبدأت الأوضاع تعود إلى طبيعتها في هذه الدولة، لكن لم يكن هو الدور الأساسي والرئيسي في هذه الأزمة⁽⁴⁾.

كما طلب إلى الأمين العام، أن يقوم بالتشاور مع الاتحاد الإفريقي، بنشر فريق انتقالي لإنشاء بعثة الأمم المتحدة وللتحضير لنقل السلطة بسلاسة من بعثة الدعم الدولية إلى بعثة الأمم المتحدة بداية من 15

¹⁾ World Bank Group, **Central African Republic: National Recovery and Peace Building Plan** (Washington, D. C.: World Bank Group, 2017), pp. 1-19.

²⁾ Idem.

³⁾ Idem.

⁴⁾ وكالة انباء الإمارات، "قوافل السلام الدولية تواصل حملتها الإنسانية لنشر ثقافة السلم في مختلف بلدان العالم"، (تاريخ الزيارة 2017/6/9، الساعة 10 ص)، على الرابط: www.wam.ae/ar/details/1395282614323

سبتمبر 2014، وتعيين ممثل خاص معني بجمهورية إفريقيا الوسطى ورئيس لبعثة الأمم المتحدة، تناط به، اعتباراً من تاريخ تعيينه، الصلاحية العامة في الميدان لتنسيق جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبموجب أحكام القرار الأخرى، أذن مجلس الأمن للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، اعتباراً من تاريخ بدء البعثة أنشطتها وحتى نهاية ولايتها، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتقديم الدعم التشغيلي إلى عناصر البعثة اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وذلك بناء على طلب الأمين العام⁽¹⁾.

4. الاتحاد الإفريقي والأزمة الصومالية:

من الأزمات التي تظهر الآليات المختلفة التي يمكن استخدامها من خلال الاتحاد الإفريقي، فهناك رعاية تامة للمفاوضات، تمت بعد من الاتحاد الإفريقي، وبرعاية كينية وإثيوبية بين الحكومات المتعاقبة على الصومال، والفصائل المسلحة، ثم قام الاتحاد الإفريقي في 2003 بنشر بعثته في الصومال التي تعرف بـ "African Union Mission In Somalia"، التي تحل محل بعثة "الإيجاد" في المنطقة، لكن تعقد الوضع في الصومال بعد 2007 وموقف اتحاد المحاكم من القوات الإفريقية والقوات الحكومية، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول لسحب قواتها من بعثة الاتحاد، وبعد أحداث القرصنة قبالة السواحل الصومالية، تمت تحت رعاية الاتحاد الإفريقية توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة الانتقالية الصومالية وتحالف إعادة تحرير الصومال، وهو الاتفاق الذي أسفر عن انتخاب "شيخ شريف شيخ أحمد" رئيساً للصومال، ولكن بسبب نشاط حركة شباب المجاهدين، وأعمال القرصنة، وجه الاتحاد الإفريقي نداء إلى المجتمع الدولي في 2009 لتحويل بعثة الاتحاد الإفريقي إلى بعثة دولية، لتكون بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك جدد الاتحاد الإفريقي مهلة عمل بعثته في الصومال، وعمل على زيادة قوامها عدة مرات، وهي البعثة التي تقتصر وظيفتها على حماية المصالح والمؤسسات الحكومية الرئيسية⁽²⁾.

5. الاتحاد الإفريقي وتعليق العضوية كآلية إفريقية:

من الآليات الرئيسية التي يتمسك الاتحاد الإفريقي بالقيام بها هي مسألة تعليق عضوية الدول التي يحدث بها تغيير غير دستوري للحكومات بحسب نص القانون التأسيسي للاتحاد في مادته رقم 30، وهي المادة التي تفعيلها في عدة حالات مثل مصر بعد أحداث ثورة 30 جويلية 2013، وكذلك مع ساحل

¹⁾ Annette Weber, Markus Kaim, "Central African Republic in Crisis: African Union Mission Needs United Nations Support", **Paper Published by German Institute for International and Security Affairs** (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, March 2014), pp. 1-7.

²⁾ د. محمد عبد الواحد النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 207-217.

العاج في 2011، وبوركينا فاسو في عام 2015، بعد أحداث تتعلق بتغيير غير دستوري للحكومة والحكم بها، وإن كانت هذه الآلية يتم العمل بها عند طلب عدد من الدول التي لها ثقل داخل الاتحاد بتفعيلها، في حين يتم السكوت عن بعض الحالات، فلم يتم تطبيق هذه الآلية على ليبيا، ولا جنوب السودان، ولم يطرح أحد تطبيق هذه الآلية في حالة "يحيى جامع" في جامبيا⁽¹⁾.

رابعاً: التحديات التي تواجه آليات الاتحاد الإفريقي لمواجهة الأزمات الإفريقية:

هناك عدد من التحديات التي يمكن رصها تواجه عمل وفاعلية وقوة الآليات الإفريقية في مواجهة الأزمات التي يتصدى لها الاتحاد الإفريقي، لعل من أهمها⁽²⁾:

1. التحدي التمويلي: لا تزال ترتبط إرادة عمل الاتحاد الإفريقي مرتبطة بإرادة من يمول، وهي الدول الكبرى، لذا تظل الدول الكبرى هي صاحبة التأثير، ويظل مبدأ المساواة بين الدول مجرد مبدأ فحسب.
2. تحدي فاعلية المنظمات والهيئات التابعة: تظل بعض المؤسسات التابعة للاتحاد الإفريقي حبر على ورق، خاصة المنظمات والهيئات الاقتصادية والعسكرية، وهو التحدي الأهم.
3. التحيز أو ازدواجية المعايير: التعامل الجاد مع بعض الأزمات والقضايا وترك أو إغفال قضايا وأزمات أخرى.
4. العامل الخارجي: لا يتحرك الاتحاد الإفريقي بإرادته الحرة، فهناك تأثير من العامل الخارجي، وهو ما يؤثر على اهتمام وفاعلية دوره في بعض القضايا.
5. الإخفاق الاقتصادي: فهناك العديد من الدلالات التي تؤكد فشل الدول الإفريقية في تحقيق التنمية على النحو المأمول، فهناك معدلات فقر، ومرض، وانخفاض مستويات الدخل، ومظاهر سوء توزيع الدخل، وهذا ما يجعل التحدي الاقتصادي يسيطر في بعض الأحيان على عمل الاتحاد في بعض الأحيان.

¹ موسوعة ويكيبيديا، "الاتحاد الإفريقي"، (تاريخ الزيارة 12-6-2017، الساعة 9 م)، على الرابط

www.ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد_الإفريقي

² محمد عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص ص 219-232. و

- نادية عبد الفتاح، "خمسون عاماً على العمل الوجدوي الإفريقي: بين آمال الوحدة وتحديات الواقع"، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 11، العدد 38، 2013)، ص ص 18-21.

6. انتشار مظاهر عدم الاستقرار في مناطق القارة: شمال القارة، السودان ودارفور، وجنوب السودان، ومالي، ونيجيريا، وجامبيا، وإفريقيا الوسطى، ورواندا، وبوروندي، والصومال، وإثيوبيا، وكأنه حزام يحيط بالقوى الفاعلة والدولة الوطنية التي في إفريقيا.

7. الوجود العسكري الأجنبي: زامنت الأنشطة الإرهابية مع التغيرات التي تشهدها إفريقيا، والتدخل العسكري للقوى الغربية مرة أخرى، وبعد إطاحة حلف شمال الأطلسي نظام معمر القذافي بالوسائل العسكرية، تدخل الجيش الفرنسي مرة أخرى في أزمة مالي بعد تدخلها العسكري في الحرب الأهلية في الساحل العاج، ومنذ إنشاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية في إفريقيا، وتعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية، فضلا عن إنشاء قواعد جوية صغيرة والمشاركة المباشرة لمكافحة التطرف والإرهاب، وحتى الآن أنشأت الولايات المتحدة أكثر من 10 قواعد جوية صغيرة وشبكات استخباراتية وقاعدة للاستجابة السريعة، وتخطط إلى إرسال قوات مسلحة إلى 35 بلد أفريقي وتنفيذ 100 خطة تدريب مختلفة للجيش الإفريقي خلال عام 2013.

8. الاختراق الخارجي من قوى دولية وإقليمية: باتت القارة الإفريقية ساحة عمل وتنافس بين الكثير من القوى الإقليمية والدولية، التي تسعى بالأساس لخدمة مصالحها حتى لو على حساب أبناء القارة، وهم من يستغلون السوق الإفريقي المتسع، وخصص أسعار المواد الخام، والأيدي العاملة، وهناك العديد من الدراسات التي تناقش وضع وفساد وارتباط شركات هذه القوى بمصالح ومناصب حكومية بعينها على حسب مصالح الشعوب الإفريقية.

الخاتمة:

في النهاية يمكن القول أن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي جاء بناء على جهد عدد من القادة الأفارقة الذين تبنا نهج ورؤى عدد من رواد الوحدة الإفريقية، ذلك في إطار السعي إحياء رؤى الهوية الإفريقية القارية، لذا تم صياغة القانون التأسيسي لهذا الاتحاد، وتم وضع تشكيل ووظائف لهذا الاتحاد بما يضمن قدرة هذا التنظيم القاري على ضمان الأمن والسلام والاستقرار، وكذا يضمن استقلالية الإرادة الإفريقية في إدارة أمورها وشؤونها، خاصة ما يتعلق بالأزمات السياسية ومظاهر عدم الاستقرار التي يمكن أن تشهدها بعض دول القارة، وهو ما يظهر في هيكل الاتحاد وما تضمنه من أجهزة، وأيضا في القانون الأساسي، وفي طبيعة تعامل هذا الاتحاد مع بعض الأزمات.

ولكن يكشف لنا تناول بعض تلك الأزمات السياسية أن الاتحاد الإفريقي لم ينجح كلية في تحقيق الأهداف التي تم النص عليها في القانون التأسيسي له، فبعض تلك الأزمات لم يتم تسويته، ولم يتم وضع إطار

زمني لتسويته حتى الآن، والآخر وصل بوضع الدول إلى حالة الفوضى، وانهارت دول أخرى بسبب هذه الأزمات، ونجح الاتحاد الإفريقي جزئياً في بعض تلك الأزمات بمساعدة المنظمات الإقليمية الفرعية، وهو التحليل الذي أكد أن كافة هذه الجهود لم تحول دون التدخل الخارجي، فالتدخل الأمريكي والفرنسي هو الأبرز في عدد من هذه الأزمات، وهو ما ينفي قدرة هذا الاتحاد على حماية الاستقلال والإرادة الذاتية في إدارة التعامل مع الأزمات السياسية.

ويمكن القول أن جملة التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي، وإخفاقه في أداء عدد من الوظائف، ظهرت في استخدامه حتى للأدوات والآليات القانونية التي ينص عليها القانون التأسيسي، فقد قام الاتحاد بتعليق عضوية بعض الدول نتيجة أحداث بعينها، وتغاضى عن ذات الأحداث في دول أخرى، وقام بإرسال قوات وبعثات لدول، وترك الأمر لقوات وتدخلات دولية في أحيان أخرى، ولم يلتفت للأمر في أحيان ثالثة، وهو ما يجعل الاتحاد الإفريقي في حاجة لنظرة تقييمية تحدد له التحديات التي يمكن التعامل معها ليكون معبرا عن تطلعات شعوب ودول القارة، وليصبح التعبير المؤسسي الفعال عن هوية إفريقية جامعة

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ. كتب:

1. د. محمد عبد الواحد النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015).

ب. المقالات:

1. عبد السلام قريقة، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على أفريقيا: دراسة حالة دارفور"، *دفاتر السياسة والقانون* (الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 9، يونيو 2013).
2. مادي إبراهيم كاني، "الأزمة السياسية في مالي"، *آفاق إفريقية* (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 10، العدد 36، 2012).
3. محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، *المجلة العربية للعلوم السياسية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48، صيف-خريف 2015).

4. محمد هبة علي أحطية، "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3، 2011).

5. د. نادية عبد الفتاح، "خمسون عاماً على العمل الوحدوي الإفريقي: بين آمال الوحدة وتحديات الواقع"، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 11، العدد 38، 2013).

ج. الرسائل العلمية:

1. زباني كلثوم، "الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات"، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012).

2. مستاك يحيى محمد لمين، "قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية: دراسة من 2003 إلى 2015"، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزو، وزو، 2015).

د. تقارير:

1. الاتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا"، تقرير مقدم للدورة الثامنة العادية للاتحاد الإفريقي (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، يناير 2007).
2. مجموعة الأزمات الدولية، "دارفور - الفشل في توفير الحماية"، التقرير رقم 89 عن أفريقيا (بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2005).

هـ. مصادر من الانترنت:

1. وكالة أنباء الإمارات، "قوافل السلام الدولية تواصل حملتها الإنسانية لنشر ثقافة السلم في مختلف بلدان العالم"، (تاريخ الزيارة 2017/6/9، الساعة 10 ص)، على الرابط www.wam.ae/ar/details/1395282614323

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. Articles:

1. Edo, Victor Osaro, Michael Abiodun Olanrewaju, " An Assessment of the Transformation of the Organization of African Unity (OAU) to the

- African Union (AU), 1963-2002", Journal of Historical Society of Nigeria (Abuja: Historical Society of Nigeria, Vol. 21, 2012).
2. Kah, Henry Kam, "Anti-Balaka/SELEKA Regionalization and Separatism in the History of Central Africa Republic", Conflict Studies Quarterly (Napoca, Romania: Babes-Bolyai University, Issue 9, October 2014).
 3. Lecaq, Baz, Georg Klute, "Tuareg Separatism in Mali", International Journal (London: Sage Publication, Vol. 68, No. 3, September 2013).
 4. Mathew, K., "Renaissance of Pan-Africanism: the African Union", India International Center Quarterly (New Delhi: India International Center, Vol. 31, No. 4, Spring 2005).
 5. Packer, Corinne A. A., Donald Rukare, "the New African Union and it's Constitutive Act", the American Journal of International Law (Washington, D. c.: American Society of International Law, Vol. 96, No. 2, April 2002).
 6. Williams, Paul D., "the Peace and Security Council of the African Union: Evaluating an Embryonic International Institution", The Journal of Modern African Studies (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 47, No. 4, December 2007).
 7. Whitehouse, Bruce, "the Force of Action: Legitimizing the Coup in Bamake, Mali", Africa Soectrum (Berlin: Giga German Institute of Global and Area Studies, Vol. 47, No. 2-3, 2012).
 8. Young, Kurt B., "Africa Must Unite Revisited: Continuity and Change in the Case for Continental Unification", Africa Today (Indiana: Indiana University Press, Vol. 57, No. 1, Fall 2010).

B. Papers

1. Arieff, Alexis, "Crisis in Mali", Paper Published by Congressional Research Service (Washington, D.C.: Congressional Research Service, January 2013).
2. -----, Tomas F. Husted, "the Central African Republic: Background and U.S. Policy", Paper Published by Congressional Research Service (Washington, D. C.: Congressional Research Service, December 2016).
3. Weber, Annette, Markus Kaim, "Central African Republic in Crisis: African Union Mission Needs United Nations Support", Paper Published by German Institute for International and Security Affairs (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, March 2014).
4. World Bank Group, Central African Republic: National Recovery and Peace Building Plan (Washington, D. C.: World Bank Group, 2017).

B. Theses:

1. Francisco K. V., Olympio, "Transformation of the Organization of African Unity (OAU): A New Vision for the 21st Century, or Political Rhetoric", Ph. D. (Berlin: University of Tier, 2004), pp. 17-49.

C. Internet Resources:

1. African Union, "Pan-African Paliament", Accessed Agust 5, 2017, at link www.au.int/en/organs/pap
2. -----, "Financial Institutions", Accessed Agust 6, 2017, at link www.au.int/en/organs/fi
3. -----, "African union Commission", Accessed Agust 6, 2017, at link www.au.int/en/organs/commission
4. -----, "the Permanent Representatives Committee", Accessed Agust 6, 2017, at link: www.au.int/en/organs/prc
5. -----, "the Economic, Social and Cultural Council", Accessed Agust 7, 2017, at link: www.au.int/en/organs/ecosocc
6. -----, "Peace and Security Council", Accessed Agust 7, 2017, at link www.au.int/en/organs/psc
7. OCHA, "Central African Republic Situation Report", No.11, 12 April 2013, Acessed August 8, 2017, at Link: www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/car_20130412_ocha%20situation%20report%20car%20%281%29.pdf